

تأثير البنوك التجارية على عرض النقود

في المملكة العربية السعودية

هنا سليمان صالح

باحثة لدرجة الماجستير فاققتصاد

بجامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى بيان تأثير البنوك التجارية على عرض النقود في المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (يناير 1997 - فبراير 2015) وذلك من خلال تحليل البيانات الشهرية لعرض النقود (MS1-MS2) والودائع الجارية (DD) وإجمالي الودائع (TD) والقروض (BL) لعدد 218 مشاهدة، باستخدام المنهج القياسي والذي يتمثل في اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعدل واختبار التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج متجه تصحيح الخطأ، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية طويلة الأجل ذات اتجاهين بين MS1 و DD ، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل اتجاهها من MS2 و TD إلى BL، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل اتجاهها من BL إلى MS2 ، وأن تأثير البنوك التجارية على MS1 أكثر من تأثيرها على MS2. كما أن عرض النقود في المملكة العربية السعودية يتأثر بعمل البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، مما يعني أن مؤسسة النقد العربي السعودي ليست المتحكم الوحيد بعرض النقود بالمملكة العربية السعودية.

Abstract

This research aims at displaying the effect of the commercial banks on the money supply in the Kingdom of Saudi Arabia for the period between January, 1997 to February, 2015 by analyzing the monthly data of the money supply (MS1-MS2), the total deposits (TD), and loans (BL) for 218 observations. This will take place in the Kingdom of Saudi Arabia by using modular approach which is considered as a test of the modified unit root of Deki Fuller, the shared complementarity test of Johnson, and the error correction model. The results show that there is long-run reason relation with two directions between MS1 And DD, and long-run balance relation from BL to MS2. They show that the effect of the commercial banks on MS1 is more than its effect on MS2. The money supply in the Kingdom of Saudi Arabia is influenced by the commercial banks in the Kingdom of Saudi Arabia. That means Saudi Money agency is not the only controller of the money supply in the Kingdom of Saudi Arabia.

المقدمة:

فعالية وتطور هذا القطاع، كما أن هذه الفعالية تساعد على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية المحلية، ولقد أصبحت البنوك التجارية بالنسبة للاقتصاد مثل القلب في جسم الانسان، فكما يقوم القلب بواسطة الشرايين بتجميع الدم وإعادة ضخه في جسم الإنسان فكذلك البنوك لها نفس الأهمية والدور بالنسبة للاقتصاد، حيث تتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الأموال .

وقد أصبحت النقود في العصر الحديث تمثل عصب الحياة في أي اقتصاد في العالم، والتحكم فيها بدقة يعني التحكم في توجيه الاقتصاد، كما يلعب تغير عرض النقود في البلد عن طريق السياسة النقدية دوراً مهماً في توجيه مسار الاقتصاد، ومع ذلك فإن تزايد الاهتمام بالاقتصاديات النقدية، واتباع

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية، وأكثرها حساسية وتأثيراً في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية، لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي والتوزيع الكفء لها ، في مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال، كما تعتبر البنوك إحدى الدعائم الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدول، إذ إنها تعد أجهزة فعالة يُعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على السوق في تمويلها.

لكن هذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع البنكي في النهوض باقتصاديات الدول يتوقف على مدى

أهمية البحث

- تكمن أهمية البحث الحالي في أهمية موضوعه والذي يتناول دور البنوك التجارية في عرض النقود بالمملكة العربية السعودية، خاصة في ظل الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في العصر الحديث في كثير من المجالات الاقتصادية ولاسيما تمويل المشاريع الاقتصادية، فلا يمكن تصور اقتصاد بدون بنوك أو مشاريع اقتصادية، كما أن المؤسسات الاقتصادية في أغلب الأحيان لا يمكنها الاعتماد على مواردها الذاتية فقط بل تلجأ إلى طلب تمويل خارجي، إلى جانب أن نجاح السياسة النقدية يعتمد على مدى تطور وتعاون البنوك التجارية مع مؤسسة النقد العربي السعودي، ولأن البنوك التجارية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة من خلال تقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود، فهي تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة.
- تعدد المستفيدين من نتائج البحث الحالي، وخاصة صناع القرار الاقتصادي السعودي.

هدف البحث

- يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في محاولة بيان مدى تأثير البنوك التجارية في عرض النقود بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (يناير ١٩٩٧- فبراير ٢٠١٥)

حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي فيما يلي:

- ١- الحدود الموضوعية: تتحدد نتائج ومستويات العلاقة الوثيقة بين البنوك التجارية وعرض النقود فيما نقيسه الدراسة في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- ٢- الحدود الزمنية: خلال العام ٢٠١٦.
- ٣- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

سياسة نقدية حكيمة لإنجاح السياسة المستهدفة على مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، له دور في تحقيق الاستخدام الأمثل لما هو متاح للمجتمع من موارد مادية وبشرية، ولا يمكن اتباع سياسة نقدية حكيمة إلا من خلال التعرف على تأثير البنوك التجارية في عرض النقود للحصول على قرار اقتصادي صائب.

مشكلة البحث

تعتبر البنوك (المصارف) على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويزدهر دون الاستعانة بها، وتمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع، القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها أساساً إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد القومي لأي مجتمع من المجتمعات ولتأثير الزيادة أو النقصان في كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي، تتمثل مشكلة البحث في فهم آلية التذبذب في عرض النقود ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فوجدت الباحثة تحليلاً وتفسيراً لذلك من خلال الإجابة عن فرضية البحث التالية:

“للبنوك التجارية دور كبير وفعال في عرض النقود بالمملكة العربية السعودية بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية”. (يوجد علاقة معنوية بين عرض النقود من خلال البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية وحالة النشاط الاقتصادي)

وعليه تمت صياغة مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة البنوك التجارية في عرض النقود بالمملكة العربية السعودية؟

نموذج البحث

وفي تاريخ Feb-15، بلغ بالمليون ريال كل من

$$M1=1210852 \quad , \quad M2=1595331$$

أي أن متوسط النمو السنوي لعرض النقود MS1 يقدر بحوالي ١٤% على مدار سنوات الدراسة.

اما متوسط النمو السنوي لعرض النقود MS2 يقدر بحوالي ١٢% على مدار سنوات الدراسة.

وهناك ثلاث صيغ لعرض النقود (المتغير التابع) وهي:

أ- عرض النقود (M1): وهي عبارة عن الودائع تحت

الطلب + النقد المتداول خارج المصارف

ب- عرض النقود (M2): وهي عبارة عن الودائع

الزمنية و الادخارية + عرض النقود (M1)

ج- عرض النقود (M3): وهي عبارة عن الودائع

الأخرى شبه النقدية كودائع المقيمين بالعملات

الاجنبية + عرض النقود (M2)، ويتضح من هذه

الصيغ الثلاث العلاقة الإيجابية بين عرض النقود

والودائع.

أما بالنسبة للمتغيرين التفسيريين فاعتمدت الدراسة على

كل من:

١- الودائع: معادلة عرض النقود (M1) هي:

$$M1=DD + CR$$

٢- القروض: القروض يتوقع أن يكون تأثيرها

بصورة موجبة، فعندما تزداد القروض تزداد معها

عرض النقود، فالبنك المركزي يؤثر في عرض

النقود بأدوات السياسة النقدية، وهي نسبة

الاحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق

المفتوحة، فالسياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى

زيادة الاقتراض وبالتالي زيادة عرض النقد

والعكس صحيح، فمثلا عندما يتدخل البنك

المركزي بشراء السندات الحكومية سوف تزيد

الاحتياطيات النقدية لدى البنوك، وذلك يعطيها قدرة

على الاقراض، مما يتسبب في زيادة عرض النقود

في الاقتصاد الوطني والعكس أيضا.

اعتمدت منهجية البحث على صياغة نموذج قياسي

إحصائي، ويتكون هذا النموذج من المتغير التابع

التمثل في عرض النقود (MS1) ومتغيرين مستقلين

وهما الودائع تحت الطلب والقروض في المملكة العربية

السعودية، وكذلك نموذج قياسي آخر، ويتكون هذا

النموذج من المتغير التابع المتمثل في عرض النقود

(MS2) ومتغيرين مستقلين وهما الودائع الكلية (TD)

والقروض (BL) في المملكة العربية السعودية، ويهدف

النموذجين إلى معرفة العلاقة بين المتغير التابع

والمتغيرين المستقلين، وتم اختبار النموذج القياسي

المستخدم في البحث بأساليب قياسية، وهي اختبار

التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وبعد إجراء

هذه الاختبارات على النموذج القياسي تم تحليل نتائج

كل اختبار على حده، وقبل ذلك تم اختبار استقرار

السلاسل الزمنية للنموذج لمعرفة مدى سكون هذه

السلاسل الزمنية الشهرية، ويمكن صياغة دالتين تربط

بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين أو الشارحين

بالشكل التالي:

$MS_2 = f(TD, BL)$	$MS_1 = f(DD, BL)$
المتغيرات للنموذج ٢	المتغيرات للنموذج ١
MS2 = عرض النقود ٢	MS1 = عرض النقود ١
TD = إجمالي الودائع	DD = الودائع تحت الطلب
BL = القروض	BL = القروض

ويعتبر (M1 و M2) من أهم المتغيرات الاقتصادية

لكونه يعتبر مؤشرا مهما على اتجاه نمو عرض النقود

بالمملكة العربية السعودية، خلال فترة الدراسة

(١٩٩٧-٢٠١٥) فقد حقق ارتفاعاً كما هو موضح

بالنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة من مؤسسة النقد

العربي السعودي بتاريخ Feb-15 حيث إنه:

في تاريخ Jan-97، بلغ بالمليون ريال كل من

$$M1=141184 \quad , \quad M2=218349$$

الإطار النظري والدراسات السابقة

الجهات المؤثرة في عرض النقود:

يذكر البروفيسور قارات (Garratt, 2014) أن الجهات المؤثرة في عرض النقود أربعة وهي:

١- البنك المركزي

يعرفه الأخرس، والسالم، وشقير (٢٠٠٠م، ٢٣) هو الذي يتولى الإشراف والرقابة على البنوك، كما أنه يساهم في رسم السياسة النقدية للدولة، ويطلق عليه كذلك بنك البنوك أو بنك الدولة أو بنك الإصدار، وتوجد البنوك المركزية في مختلف الدول، ولديهم أدوار متشابهة، ولكن قد تكون لديهم أهداف مختلفة.

و يذكر العنزى (٢٠١٥م) أنه في الاقتصاد السعودي يعتبر الإنفاق الحكومي العنصر الأكثر أهمية وفاعلية في إيجاد ما يسمى بالدفع القوية في النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي في البلد، حيث يمثل الإنفاق الحكومي الجزء الأكبر من حجم السيولة المحلية في الاقتصاد، وخلال فترة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات منه تأثرت التدفقات النقدية الحكومية في عرض النقود بشكل كبير.

الإنفاق الحكومي $\uparrow = \uparrow$ عرض النقود

ويعتبر الإنفاق الحكومي المحلي من أبرز العوامل المؤثرة في عرض النقود بالمملكة العربية السعودية، وينبع هذا الدور المهم للإنفاق الحكومي من التأثير المباشر في عرض النقود، فأى زيادة في الإنفاق تؤدي إلى ارتفاع نمو عرض النقود، والعكس، فإن انخفاض الإنفاق يؤدي إلى انخفاض نمو عرض النقود، ويعزى ذلك لأن مصدر التمويل يأتي معظمه من خارج وعاء عرض النقود، وتوصل العنزى إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوى الإنفاق الحكومي والتغير في عرض النقود، مما يعني أنه عند ارتفاع الإنفاق الحكومي بمليار ريال فإن التغير في عرض النقود يزداد بمقدار ٣٤.٨ مليون ريال.

وهناك متغيرات اقتصادية يعتقد أن لها تأثيراً على محددات النمو في عرض النقود في المملكة مثل (الائتمان المصرفي، معدلات الفائدة، المحافظ الاستثمارية) وتأتي هذه الأهمية للاعتقاد بأن هناك اهتماماً لدى كثير من الباحثين الاقتصاديين بشكل عام والذي بدأ تتضح معالمه من خلال الاهتمام بها في الدراسات النقدية الحديثة. وكذلك أثر التطورات المالية التي بدأت تُعيد تشكيل هيكل الاقتصاد، من خلال التركيز على المتغيرات النقدية والمالية ممثلة بالأسواق المالية (سوق الأسهم) وتأثير الائتمان والعملات الأجنبية والنمو في عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية الحديثة.

٢- البنوك التجارية (مؤسسات الإيداع)

يعتبر جان لوك (Siruguet j. L, 2001) البنك التجاري وسيطاً ينصب عمله على التعامل بالنقود، يركز نشاطه على أسس ومبادئ خاصة، ويخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات وقوانين خاصة، ويستعمل في ممارسة نشاطه منتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقود. إن البنوك التجارية هي مؤسسات تعمل وسيطاً بين المدخرين والمقترضين فتساهم في تيسير أداء الاقتصاد (جين غوبات، 2012م).

و يؤثر البنك التجاري على عرض النقود عن طريق مدى الاستفادة من التسهيلات الممنوحة من قبل البنك المركزي وكذلك عن طريق نسبة الاحتياطي الإضافي (العصيمي وبامخرمة، ٢٠٠٦م).

٣- المودعين

يشكل المودعون نقطة البداية في عملية خلق نقود الودائع، حيث تلعب ودائعهم في البنوك التجارية الدور الرئيسي في هذه العملية، وذلك سواء اتخذوا شكل شخصيات طبيعية كالأفراد أو شخصيات معنوية كالشركات (الحميدي والخلف، 1430م).

٤- المقترضين

إن زيادة الرغبة في الاقتراض من البنوك التجارية تساعد البنوك على خلق المزيد من النقود سواء اتخذ

تحويلها الى طرف ثالث بواسطة استخدام الشيكات وهذه الوظيفة هي التي تميز البنك التجارى عن أي مؤسسة مالية أخرى (رزق، 2009م).

وتتميز البنوك التجارية وحدها بقدرتها على خلق النقود أي على إصدار وسائط الدفع ذلك أن للبنوك التجارية وظيفتين:

الوظيفة الأولى: فهي التوسط بين المودعين والمقترضين، أو بعبارة أخرى، تجميع المدخرات ووضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبين في الاقتراض، ولا تختلف البنوك التجارية في قيامها بهذا الدور عن البنوك غير التجارية أو عن سائر المؤسسات المالية التي تتألف منها أسواق الائتمان ويشار إليها اليوم باصطلاح (الوسطاء الماليين).

أما الوظيفة الثانية: للبنوك التجارية فهي وظيفة أخرى أشد خطورة وأبلغ أثراً، هذه الوظيفة هي خلق النقود، ولا شك أن هذه الوظيفة بالذات هي الوظيفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات الائتمانية الأخرى، هذا ولقد جرى العرف الاقتصادي على إطلاق لفظ البنوك مجرداً بلا تمييز على البنوك التجارية وحدها دون غيرها من مؤسسات الائتمان (بدوي، ٢٠١٤م)، وتتشأ عملية خلق النقود (الائتمان) عن قاعدة أساسية مفادها أن أصحاب الودائع الجارية وهي ودائع يحق لصاحبها سحبها في أي وقت يشاء دون إذن مسبق من البنك، لن يتقدموا في وقت واحد لسحب ما أودعوه في البنك التجاري، وحتى لو تم هذا الافتراض الجدلي، وتقدم هؤلاء المودعين بسحب ودايعهم، فإن هناك ودائع جديدة يتقدم بها مودعين جدد، مما يجعل رصيد الودائع الجارية في البنك التجاري يتسم بنوع من الثبات النسبي، مما يعطي للبنك التجاري قدرة خلق ائتمان جديد، فعملية خلق الائتمان تتشأ بسبب ثبات النسبة بين سحبات المودعين وإيداعات مودعين جدد (الحميدي والخلف، ٢٠٠٩م).

المقترضون شكل شخصيات طبيعية كالأفراد أو شخصيات معنوية كالشركات.

القاعدة النقدية (Monetary Base):

تتكون القاعدة النقدية والتي يستطيع البنك المركزي التأثير عليها من خلال أدوات السياسة النقدية من جزئين: الجزء الأول عبارة عن مجموع الاحتياطات النقدية Total Reserves في الجهاز المصرفي، أما الجزء الثاني فهو النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي Money in Circulation. ويتكون الجزء الأول من القاعدة النقدية بشكل أساسي من احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي، سواء كانت هذه الاحتياطات "احتياطات إجبارية" تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي بحكم القانون، ووفق نسبة الاحتياطي القانوني، أو كانت "احتياطات اختيارية" تلجأ البنوك التجارية إلى تكوينها كفائض احتياطي لمقابلة أي حاجة طارئة .

ويمكن كتابة القاعدة النقدية كالتالي: $MB = R + C$

حيث تشير (MB) إلى القاعدة النقدية و (R) إلى مجموع الاحتياطات النقدية (إجبارية وإختيارية)، بينما تشير (C) إلى النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي (السمهوري، 2011م، 234).

وظائف البنوك التجارية:

تلعب البنوك التجارية دوراً هاماً في التأثير على حركة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها، وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد، حيث تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع من خلال تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطات نقدية فائضة، والتي تتوفر لها بعد الوفاء بالاحتياطي القانوني، والبنك التجاري هو مؤسسة تسعى الى تحقيق الربح وهو يتعامل في النقود ومتطلبات النقود، فهو مؤسسة مالية تقوم بخلق الودائع تحت الطلب أي فتح الحسابات الجارية التي تكون محلاً للسحب منها بواسطة أصحابها عند الطلب، كما يمكن

بالتالي في كمية النقود المعروضة وبالرغم من أن إصدار النقود في أيدي البنك المركزي فقط، إلا أن البنوك التجارية لديها القدرة عن طريق قبول ودائع الأفراد ثم منح القروض أن تؤثر في حجم النقود المعروضة.

وتذكر رزق (٢٠٠٩م) ان هناك بعض العوامل التي يمكن ان تؤثر على مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان نوردتها كالتالي:

1- الاحتياطي القانوني المحدد بنسبة الرصيد النقدي إلى جملة الودائع، يحدد مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وكما نعرف ان البنك المركزي هو الذي يحدد هذا الاحتياطي وتلتزم به البنوك التجارية، وهذا ضمن وسائل البنك المركزي في الإشراف على الائتمان المصرفي، فزيادة الاحتياطي سيقبل من القدرة على خلق الائتمان وخفض نسبة الاحتياطي ستزيد من المقدرة على خلق الائتمان، غير أن معظم البنوك التجارية ضماناً لسلامة مركزها المالي وحرصاً على توفير السيولة النقدية تحتفظ بنسبة احتياطي آخر يزيد او ينقص حسب الظروف الاقتصادية او الموسمية التي تتعرض لها البنوك التجارية، ففي هذه الحالة ستتغير مقدرة البنوك على خلق الودائع بوجود هذه الاحتياطات الاضافية الزائدة.

2- اذا كان كل عميل سيتعامل مع البنك وسيضع أمواله وكافة مدخراته في البنوك التجارية، فإذا حدث تسرب لجزء من الودائع خارج البنوك مثل قيام العميل بحفظ الأموال التي اقترضها من البنك في منزله، فإن ذلك سيؤثر على مقدرة هذه البنوك لخلق الائتمان.

3- التغيرات الموسمية او الدورية في طلب الائتمان المصرفي يؤثر في حجم الائتمان، فعلى سبيل المثال في موسم جني بعض المحاصيل الزراعية، يزداد السحب من البنوك التجارية وكذلك تنشيط عمليات البنك في الاقراض وغيرها من العمليات المصرفية، كذلك الشيكات التي تدفع في فترات دورية منتظمة مثل

إن قدرة البنوك التجارية في خلق النقد ليست مطلقة، فواقع الأمر أنّ هذه القدرة تخضع لعدد من القيود ومنها (الحجار وسعد، 2005م):

- رغبة البنوك التجارية في التوسّع أو عدم التوسّع في القروض المصرفية.
- نسبة التسرّب للعملة خارج الجهاز المصرفي.
- نسبة السيولة التي تلتزم بها البنوك التجارية.

كما اشار الحجار وسعد (2005م) للعوامل المؤثرة في إمكانية البنوك التجارية في خلق نقود الودائع منها:

أ- القاعدة النقدية: فحدوث زيادة في القاعدة النقدية يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على التوسّع المضاعف في القروض المصرفية والعكس بالعكس.

ب- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني: انخفاض أو ارتفاع معدل الاحتياطي الإلزامي يزيد أو يخفّض تبعاً لذلك قدرة البنوك التجارية عن التوسّع في القروض المصرفية، وواقع الأمر فإنّ معظم البنوك التجارية تحتفظ باحتياطات تزيد عن الحد الذي تحدده السلطات النقدية، تدعيماً لمركزها المالي، خوفاً من حدوث أي سحب مفاجئ أو نتيجة لعدم وجود طلب كاف على القروض.

ت- تأثير نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب: كلما كانت نسبة تسرّب العملة خارج البنوك التجارية أكبر، كلما زادت حصة الجمهور في القاعدة النقدية، وكلما انخفضت إمكانية البنك على التوسّع المضاعف في الائتمان المصرفي.

وفي البلدان النامية، تنتشر عادة استخدام النقود الورقية، ممّا يؤدي إلى تسرّب جانب كبير من الاحتياطات النقدية من البنوك التجارية، ويترتب على ذلك الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقد.

ويذكر الخطيب (2000م) أن خلق نقود الودائع هي مد السوق بنوع من النقود أو وسائل الدفع والتي تؤثر

مصرفية في " (Gellatly Hankey & Co.Ltd.) المحدودة -السودان المملكة وقد بدأت عملها في التجارة في جده ومنطقة البحر الأحمر عام ١٨٨٥ م، ثم تأسست بعد ذلك "الجمعية التجارية الهولندية " عام ١٩٢٦ م بجدة وكان هدفها تقديم التسهيلات للحجاج القادمين من إندونيسيا وخلال الفترة نفسها ظهر عدد من الصيارفة للقيام بأعمال استبدال النقود، ونتيجة للنمو الاقتصادي وتوسع نطاق التجارة والحاجة إلى خدمات البنوك بدأت المصارف الأجنبية بافتتاح فروع لها في كل من جدة والمنطقة الشرقية، ثم تأسست شركة الكعكي والمحفوظ وكانت تتولى معظم العمليات الحكومية المحلية، وكان كل من مصرفي الجمعية التجارية الهولندية وبنك الهند الصينية يتوليان معاملات الدولة بالعملة الأجنبية، وجرى إعادة تكوين شركة الكعكي وابن محفوظ والتي كانت تقدم خدمات صرف النقود تحت مسمى البنك الأهلي التجاري عام ١٩٣٨ م وبقي هذا البنك الوحيد حتى عام ١٩٥٠ م، وبعد توحيد المملكة قامت الحكومة بإنشاء إدارة المالية العامة عام ١٣٤٤ هـ وكان من مهامها الرئيسية تسيير الشؤون المالية والنقدية كافة، وفي عام ١٣٥١ هـ تحولت مصلحة المالية العامة إلى وزارة للمالية والاقتصاد الوطني وأصدرت أنظمة أكثر تشددا لضبط عملية الصرافة - بعد ذلك تأسست مؤسسة النقد العربي السعودي عام ١٣٧١ هـ (ديابي والمحميد، ٢٠٤٢٠ هـ) ونتيجة للتطورات الاقتصادية وارتفاع الإيرادات المالية من النفط، فتحت بعض البنوك الأجنبية فروعاً لها في المملكة العربية السعودية منها فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط، وفرع بنك أندوشين الفرنسي، وفرع للبنك الأهلي الباكستاني وغيرها، وفي عام ١٣٧٧ هـ أنشئ بنك سعودي ثان وهو البنك الوطني ولكنه واجه صعوبات مالية، ودمج مع بنك الرياض عام ١٣٨٣ هـ، وفي عام ١٣٩٥ هـ بادرت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تطبيق برنامج لسعودة فروع المصارف الأجنبية والتي كانت تعمل برؤوس أموال محدودة بهدف تحويلها إلى شركات مصرفية قوية، وقد تمتعودة البنوك على

اقساط التأمين أو الايجارات أو الفوائد او عوائد السندات للشركات او للحكومة .

4- في حالة ازدهار النشاط الاقتصادي وزيادة مستوى الدخل يزداد معدل النمو في الودائع لدى البنوك التجارية، بما يفوق معدل نمو الطلب على القروض، فيؤدي إلى زيادة نسبة الاحتياطي الإضافي وقلة المقدرة على خلق الائتمان .

5- مكانة البنوك التجارية مع بعضها يؤثر في مقدرة كل بنك على حده على خلق الائتمان المصرفي، فقد تقوم المنافسة بين البنوك باستخدام طرق متعددة لمنح مزايا للعملاء، مثل التساهل في طلب ضمانات القروض ومنح القروض لأجل طويلة، وإعطاء مزايا متعددة للودائع كالجوائز والمعاشات الدائمة وغيرها. مثل هذه المنافسة تؤدي تحقيق بعض البنوك أرباحاً طائلة على حساب بنوك أخرى عن طريق جذب الودائع والقدرة على خلق حجم ائتمان أكبر .

6- العادة المصرفية والوعي المصرفي ومدى إنتشارها بين الجمهور، واما إذا كان أفراد المجتمع يحتفظون بمدخراتهم من النقود في شكل بنكنوت لديهم أو في شكل ودائع وحسابات لدى البنوك، فلا شك أن انتشار عادة التعامل مع البنوك التجارية تزيد من الودائع لديها، وبالتالي تزيد من مقدرتها على خلق الائتمان.

ما سبق يتضح كيف تتوقف إمكانيات إنشاء الودائع على مدى توافر الاحتياطات النقدية لدى البنوك والتي تمثل الأساس والقاعدة التي يرتكز عليها صرح الودائع المصرفية، وكذلك على نسبة ما تحتفظ به البنوك من ودائعها في صورة ارصدة نقدية جاهزة او في صورة احتياطي من النقود يسمى مضاعف خلق الودائع.

البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية

يرجع ظهور البنوك التجارية في المملكة إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين للميلاد، واتسمت أعمالها بالبساطة، وتعتبر المؤسسة البريطانية " جيلاتي وهانكي وشركاؤهم أول مؤسسة قامت بأعمال

البنك السعودي الهولندي	١٩٧٦ م
البنك السعودي الفرنسي	١٩٧٧ م
ساب	١٩٧٨ م
البنك العربي الوطني	١٩٧٩ م
مجموعة سامبا المالية	١٩٨٠ م
مصرف الراجحي	١٩٨٧ م
بنك البلاد	٢٠٠٤ م

الدراسات السابقة

- في دراسة محمد الربيع (١٩٨٦) بعنوان أثر عرض النقود على بورصة عمان هدفت هذه الدراسة للوقوف على طبيعة واتجاه العلاقة فيما بين عرض النقود وكلا من أسعار الأسهم وحجم التداول ومعدل دوران السهم في بورصة عمان للفترة ١٩٧٨-٢٠٠٦م وتم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ايجابية قصيرة الأجل فيما بين عرض النقود من جهة ومنعيرات البورصة من جهة أخرى ، ونظرا لاستجابة أسعار الأسهم لمتغير عرض النقود بهذه الصورة فإنه يمكن الاستنتاج بإمكانية استخدام معلومات عرض النقود من قبل بعض المستثمرين من أجل تحقيق عوائد غير عادية.
- وفي دراسة سلطان (١٩٩٨) تناولت الطلب على الودائع المصرفية في المملكة العربية السعودية، وهدفت الدراسة الوقوف على نوعية الودائع المختلفة ومعرفة العوامل المؤثرة عليها والوصول إلى بعض التوصيات الخاصة بتنمية الودائع المصرفية تحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية في المملكة، ويمثل مجتمع البحث عملاء وموظفي البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية وذلك بالتعرف على رغباتهم في إيداع نقودهم في البنوك التجارية، ونوعية الودائع التي يرغبون بها، ولقد اعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي في التقارير السنوية

مدى ثمان سنوات وتمكنت الفروع من إتمام عملية الدمج والتحول إلى ثمان شركات مصرفية وفقا لنظام الشركات السعودية بروؤس أموال سعودية وأجنبية مشتركة، وتحول البنك الأهلي الباكستاني إلى بنك الجزيرة، وبنك هولندا العام إلى البنك السعودي الهولندي، وبنك الأندوشين إلى البنك السعودي الفرنسي، والبنك البريطاني للشرق الأوسط إلى البنك السعودي البريطاني ثم تحول إلى ساب، وبنك القاهرة إلى بنك القاهرة السعودي، والبنك العربي إلى البنك العربي الوطني، ودمج كل من بنك لبنان والمهجر، وبنك مللي إيران والبنك المتحد لتكوين البنك السعودي التجاري المتحد، وبعد تغيير في نسب ملكية رأس المال ودخول مساهمين جدد تحول اسم الشركة المصرفية السعودية للاستثمار في عام ١٩٨٤ م إلى البنك السعودي للاستثمار، وشهد عام ١٩٩٧ م اندماج بنك القاهرة السعودي والبنك السعودي التجاري المتحد تحت مسمى البنك السعودي المتحد ، والذي تم تملكه بالكامل عام ١٩٩٩ م من قبل البنك السعودي الأمريكي والذي حول من فرع بنك فيرست ناشيونال إلى شركة مساهمة سعودية باسم البنك السعودي الأمريكي، وفي عام ٢٠٠٣ م اتفق كل من البنك السعودي الأمريكي ومجموعة سيتي بنك على الانتقال إلى الإدارة المحلية وتحول اسم البنك إلى "مجموعة سامبا المالية" وارتفع عدد المصارف بتحويل شركة الراجحي للصرافة والتجارة في عام ١٩٨٧ م إلى شركة مساهمة مصرفية تحت مسمى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، (العجمي ، ٢٠٠٣ م :٦٩-٧٠)، وفي عام ١٤٢٥ هـ تم تاسيس بنك البلاد كشركة سعودية مساهمة ليصبح عدد البنوك السعودية إحدى عشر بنكاً

البنوك التجارية السعودية	
اسم البنك	سنة التأسيس
البنك الأهلي التجاري	١٩٥٠ م
بنك الرياض	١٩٥٧ م
بنك الجزيرة	١٩٧٥ م
البنك السعودي للاستثمار	١٩٧٦ م

في الفترة ما بين (٢٠٠٠-١٩٨٥) والنتيجة دعم فرضية التوافقين (Accommodationist)

- وهدفت دراسة دومان وساريكا (Seyrek, I., Duman M., and ve. Sarikaya. M, 2004) تحليل دور الإقراض التركي خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٨) وذلك باستخدام نموذج (VAR) وتدعم النتائج التي توصلوا إليها دوراً نشطاً للسياسة النقدية
- وفي بحث لـ (Lavoie, 2005) اختبر مدى استقلالية عرض النقود في كندا، توصل الباحث، بعد اعتماده على القاعدة النقدية كمتغير داخلي والبنك المركزي مستقل بشكل أساسي في عمليات دفاعية، إلى أن عرض النقود متغير داخلي في كندا.
- وفي دراسة (دوابة، ٢٠٠٥) بعنوان علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأدوات الرقابية والتمويلية للبنك المركزي المصري ومدى صلاحية تطبيقها على البنوك الإسلامية في مصر، وقد تعرضت الدراسة بالتحليل إلى طبيعة أشكال العلاقة بين البنك المركزي والأدوات الرقابية المستخدمة ومن بينها أداة الاحتياطي الإلزامي ودورها في التأثير على قدرة البنك على توليد النقود من خلال التحكم في حجم الائتمان، وبالتالي التأثير على العرض النقدي وقدرة هذه البنوك على التوسع في خلق النقود، وأشارت الدراسة إلى أن قدرة البنك المركزي في تطبيق سياسة الاحتياطي الإلزامي لا تتواءم مع طبيعة الأموال في البنوك الإسلامية التي قدمها أصحابها لغرض الاستثمار على أساس نظام المضاربة، والتي يتم استخدامها في استثمارات حقيقية ولا توجه إلى الإقراض النقدي، مما يعني إضعاف قدرة البنوك الإسلامية على اشتقاق النقود ويجعل دورها محدوداً إذا ما قورنت بحالة التمويل بالقروض في البنوك التقليدية.

وفي إحصائيات النقود والبنوك ومن النشرة الإحصائية الصادرة من إدارة الأبحاث الاقتصادية والإحصائية لمؤسسة النقد العربي السعودي وذلك لعدة سنوات في الجزء التحليلي من هذه الدراسة.

وقد تم استخدام تلك البيانات لبناء نموذج رياضي وذلك لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي (الدخل النقدي بالأسعار الجارية وسعر الفائدة على الريال ومعدل التضخم وعدد فروع البنوك التجارية) وبين المتغيرات التابعة (الودائع بأنواعها) ولتقدير معاملات هذا النموذج قام الباحث باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير هذه الدوال من واقع البيانات والتي تمثل سلسلة زمنية من عام ١٩٦٥ وحتى عام ١٩٩٥ وتوصلت الدراسة أن هناك ارتباطاً قوياً بين المتغيرات المستقلة والطلب على الودائع المصرفية، كما توصلت إلى أن للودائع المصرفية دور مهم في تحديد سياسة البنوك الإقراضية.

- وفي دراسة فيرا (Vera, 2001) باستخدام سلسلة زمنية تمتد من 1987 إلى 1998 لأسبانيا، توصلت الدراسة إلى أن سببية جرانجر تتجه من القروض البنكية إلى القاعدة النقدية، وإلى عرض النقود وليس العكس، أي أن السببية لاتتجه من القاعدة النقدية إلى عرض النقود ثم إلى القروض البنكية.
- وفي دراسة نيل (Neil, 2001) درس العلاقة بين عرض النقود وسرعة دوران النقود والقروض باستخدام نموذج (VECM) في جنوب إفريقيا من خلال بيانات امتدت من ١٩٦٦ إلى ١٩٩٧ والنتيجة دعم فرضية التوافقين
- هدفت دراسة ناير و لي (Nair and Li, 2003) تحليل العلاقة بين القاعدة النقدية وعرض النقود والائتمان ومؤشر الإنتاج الصناعي باستخدام نموذج (VECM) واختبار سببية جرانجر في ماليزيا

- وفي دراسة Ozun & Cifter (2007) مستفيدين من سببية جرانجر واتجاه تصحيح الخطأ (VECM) لاختبار مدى استقلالية عرض النقود في دول نامية، لقد قاما باستخدام سبع متغيرات: القاعدة النقدية، عرض النقود، الطاقة الإقراضية، مؤشر الإنتاج الصناعي، سعر الفائدة، التضخم وسعر الصرف الحقيقي من خلال بيانات ربع سنوية امتدت من 1997 الى 2006. والنتيجة الأساسية للدراسة هو دعم فرضية أن عرض النقود متغير داخلي وفقاً لوجهة نظر التوافقين (Accommodationist).
- هدفت دراسة هارون ووان (Haron, and Wan, 2008) إلى معرفة محددات الودائع الإسلامية والتقليدية في النظام المصرفي الماليزي، حيث تعرضت الدراسة إلى تأثير المتغيرات الاقتصادية على مستوى الودائع المحددة في النظم المصرفية الإسلامية والتقليدية في ماليزيا، وقياس العلاقة بين الودائع والمتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل والقصير الأجل، تم استخدام أسلوب استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك وكذلك اختبار الانحدار الخطي، ومن خلال تطبيق أساليب الاقتصاد القياسي الأخيرة، وجدت الدراسة أن هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على حجم الودائع مثل معدلات الربحية للبنك الإسلامي، ومعدلات الفائدة على الودائع من البنوك التقليدية، وقاعدة سعر الاقراض، ومؤشر أسعار المستهلك، وعرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي، وهذه المحددات لها تأثيرات مختلفة على الودائع في كل من النظم المصرفية الإسلامية والتقليدية ، وقد وجدت الدراسة أيضا أن هناك فروقات احصائية في مدى تأثير البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية بالمتغيرات الاقتصادية المذكورة، حيث اتضح إن الودائع في البنوك الإسلامية تتأثر بسلوك الادخار في معظم حالاتها
- وعلى عكس البنوك التقليدية والتي تتأثر بشكل كبير بمعدلات الفائدة.
- وفي دراسة أحمد الشيخ وسليمان زكريا (2011م) حيث هدفت الدراسة إلى اكتشاف اتجاه العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومستوى أسعار ولقد استخدمت الدراسة منهجية جرانجر السببية وتحليل الارتباط المشترك لتحديد العلاقة بين المتغيرات ودلت نتائج الاختبارات أن التوسع في عرض النقود لا يلحقه مباشرة تغير في قطاع الإنتاج لكنه يؤثر مباشرة في مستوى الاسعار
- أما دراسة امامه السيد و طارق الرشيد (2012) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في السودان خلال الفترة 1990-2012 وذلك عن طريق تحليل بيانات شهرية باستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقة السببية ودلت نتائج الاختبارات على وجود تكامل مشترك بين معدلات النمو في عرض النقود ومعدلات التضخم وأن العلاقة سببيه ثنائية الاتجاه بين عرض النقود والتضخم في المدى القصير وأن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد في المدى الطويل تتجه من عرض النقود إلى التضخم
- وفي دراسة مقدمة من (Lopreite, 2012) حول فرضية عرض النقود كمتغير داخلي في منطقة اليورو، باستخدام بيانات من العام 1999 وحتى 2010 ميلادي مع تطبيق واسع لنموذج منحدر الاتجاه الذاتي Vector Autoregression models (VAR)، إضافة إلى آلية جرانجر السببية لتحليل السلاسل غير المتكاملة، ونموذج متجه تصحيح الخطأ للسلاسل المتكاملة، من خلال الدراسة تم اختبار فرضية عرض النقود كمتغير داخلي، وتوصلت الدراسة إلى أن نتيجة التكامل المشترك أوضحت سببية مزدوجة بين القروض و M1 على

٤- استخراج النتائج ومناقشتها، وتصنيفها حسب أهداف البحث.

متغيرات البحث:

تضمن البحث عدداً من المتغيرات هي:

(١) المتغيرات المستقلة: الودائع الكلية TD، القروض BL.

(٢) المتغيرات التابعة: عرض النقود.

المعالجات الإحصائية والبرامج الإحصائية

المستخدمة في البحث

لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة للايصال لهدف البحث قامت الباحثة باستخدام الآتي:

تحليل السلاسل الزمنية:

إن استخدام الطرق التقليدية في الإحدار مع غياب صفة الاستقرار للسلاسل الزمنية، تؤدي إلى نتائج إحصائية مضللة من خلال ما يعرف بالانحدار الزائف Spurious Regression بالرغم من كون إحصاءات T , R^2 , و F لها قيم ذات دلالة إحصائية، ولكن يتعذر معه الاعتماد عليها في تحليل النماذج الاقتصادية، حيث يمكن القول على سلسلة زمنية ذات تباين مشترك مستقر إذا كانت أوساطها، تبايناتها، وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن أي إذا (صالح، ١٩٩٩م):

- تذبذبت حول متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:
$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$
 - ثبات التباين عبر الزمن: $Var(Y_t) = E(Y_t - E(Y_t))^2 = Var(Y_{t+k}) = E(Y_{t+k} - E(Y_{t+k}))^2 = \delta$
 - أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين، أي على الفرق بين الفترة t_1 ، t_2 على وليس على t_1 أو t_2
- $$Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = Cov(Y_{t+k}, Y_{t+k+s})$$

اختبارات الاستقرار (Tests of Stationarity):

يوجد العديد من الاختبارات الإحصائية التي تستخدم لمعرفة مدى استقرار (سكون) السلاسل الزمنية

المدى القصير والمدى الطويل أيضاً، بينما تسبب القروض بعض الإختلافات لـ $M2$ على المدى القصير. على الجانب الأخر واعتماداً على اختبار كرانجر للسببية هناك علاقة في اتجاه واحد من القروض الى $M3$ ، ولكن ليس من القروض الى مؤشر الانتاج الصناعي.

وتم توظيف هذه الدراسات لبناء نموذج قياسي لدراسة أثر البنوك التجارية في عرض النقود بالمملكة العربية السعودية.

منهج البحث:

قامت الباحثة باتباع المنهج الوصفي الذي اتضحت خطواته في الجزء النظري في هذا البحث، ووصف مجتمع البحث، والأداة التي استخدمتها، المنهج القياسي: الذي يتمثل في اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعدل (ADF) للتأكد من استقرار المتغيرات ودرجة تكاملها، ثم تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك من خلال تكامل بين عرض النقود والودائع والقروض واختبار السببية بينهما من خلال نموذج متجه تصحيح الخطأ.

مجتمع البحث:

البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.

إجراءات البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث تم:

١- مراجعة الأدبيات، والدراسات السابقة الخاصة بمتغيرات البحث من خلال الرجوع إلى الدوريات والمجلات والصحف والأبحاث العلمية التي تحوز على ثقة كبيرة والتقارير والوثائق والسجلات لتكوين فكرة شاملة عن موضوع البحث.

٢- قامت الباحثة بدراسة خصائص مجتمع البحث واختيار العينة وفقاً لهذه الخصائص.

٣- قامت الباحثة بسحب تقارير سنوية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية والمؤلفة من (٢١٨).

جرينجر (Engle Granrer) ذات الخطوتين، وهو بذلك يحل محل طريقة الانحدار البسيط في تقدير العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات باستخدام طريقة الإمكانية العظمى.

تصحيح الخطأ (Error Correction):

حيث تنص نظرية جرانجر بأن وجود التكامل المشترك يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغيرات، وإضافة فجوة زمنية متباطئة لحد تصحيح الخطأ.

نتائج البحث

ركز هذا الجزء على تحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج القياسية التي تحدد نوع العلاقة (الأثر) بين: النموذج الأول: عرض النقود (M1) والقروض والودائع تحت الطلب في الاقتصاد السعودي. النموذج الثاني: عرض النقود (M2) والقروض وإجمالي الودائع في الاقتصاد السعودي.

أولاً: اختبار السكون (استقرار السلاسل

الزمنية) ديكي فولر المطور:

من أجل تحديد ما إذا كانت متغيرات الدراسة محل الاهتمام مستقرة أم لا، تم إجراء اختبار جذر الوحدة المركب لديكي فولر المطور (ADF) لتحليل درجة تكامل السلسلة الزمنية. وتعد السلسلة الزمنية الساكنة أو المستقرة في مستواها متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أما إذا كانت ساكنة أو مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى فإنها تكون من الدرجة الأولى $I(1)$.

• متغيرات النموذج الأول:

واعتمدنا في دراستنا هذه على اثنتين منها فقط لجودة نتائجها وكثرة استخدامهما، وهما: اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test) (ADF, 1981) وكذلك اختبار فيلبس وبيرون (Phillips-Perron test:PP,1988).

اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Tests):

حينما تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الأولى ودرجة التكامل بينهما واحدة، يمكن استخدام طريقة التكامل المشترك لاختبار وجود التوازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، ويوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية غير الساكنة (متكاملة من الدرجة الأولى) $I(1)$ ، إذا كان هناك توليفة خطية من السلاسل متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير.

وينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها لا تتباعد عن بعضها خاصة في الأجل الطويل، ويمثل وجود متجه (Vector) لمتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً دليل على هذه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، وهناك العديد من الطرق لاختبار التكامل المشترك من أهمها:

طريقة جوهانسون (Johansen,1988)

لا تقف مزايا هذا الاختبار عند قدرته على احتواء عدد غير محدود من المتغيرات، بل تتعدى ذلك ليكون هذا الاختبار هو الأفضل بين اختبارات التكامل المشترك، حتى في حالة متغيرين فقط لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات بخلاف منهجية أنجل

جدول (١): نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) لمتغيرات النموذج (MS1) و (DD) و (BL)

BL	DD	MS1	المتغيرات	
-0.926766	3.069184	2.866431	قاطع ومتجه زمني	المستوى
-4.001108	-4.002354	-4.002354	القيمة الحرجة 1%	
-3.430766	-3.431368	-3.431368	القيمة الحرجة 5%	
-18.03267	-3.476767	-8.533455	قاطع ومتجه زمني	الفرق الأول
-4.001108	-4.003902	-4.002354	القيمة الحرجة 1%	
-3.430766	-3.432115	-3.431368	القيمة الحرجة 5%	

عند مستوى معنوية (5%)، حيث إن القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية، أي أن الفروق الأولى كافية لجعل هذه المتغيرات ساكنة بوجود ثابت واتجاه عام. ولمزيد من التأكد من النتائج المتحصل عليها ولكي يتم تحقيق أفضل هذه النتائج في اختبار استقرار السلاسل الزمنية، تم إجراء اختبار فيليبس-بيرون (PP) كما هو موضح بالجدول (٢).

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (١) إلى أن المتغيرات عرض النقود (MS1) والودائع تحت الطلب (DD) والقروض (BL) تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فإنه لا يمكن رفض الفرضية عند المستوى (Levels) حيث أن القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة أقل من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية، ولكن في حالة أخذ الفروق الأولى للمتغيرات (MS1) و (DD) و (BL) فإنه يتم رفض فرضية وجود جذر الوحدة للمتغيرات

جدول (٢): نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لمتغيرات النموذج (MS1) و (DD) و (BL)

BL	DD	MS1	المتغيرات	
-1.048548	1.434632	1.576462	قاطع ومتجه زمني	المستوى
-4.000907	-4.000907	-4.000907	القيمة الحرجة 1%	
-3.430669	-3.430669	-3.430669	القيمة الحرجة 5%	
-17.66751	-14.04045	-14.38922	قاطع ومتجه زمني	الفرق الأول
-4.001108	-4.001108	-4.001108	القيمة الحرجة 1%	
-3.430766	-3.430766	-3.430766	القيمة الحرجة 5%	

باستخدام منهجية جوهانسون Johanson للتكامل المشترك، ومن ثم القيام بتصميم نموذج تصحيح الخطأ.

- متغيرات النموذج الثاني:

اتضح من اختبار (PP) إن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى وأنها ساكنة ومستقرة عند الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، فإنه بالإمكان القيام باختبار وجود علاقة طويلة الأجل

جدول (٣): نتائج اختبار ديكي فولر (ADF) لمتغيرات النموذج (MS2) و (TD) و (BL)

BL	TD	MS2	المتغيرات	
-0.926766	-0.280177	0.827276	قاطع ومتجه زمني	المستوى
-4.001108	-4.001108	-4.001108	القيمة الحرجة 1%	
-3.430766	-3.430766	-3.430766	القيمة الحرجة 5%	
-18.03267	-17.69410	-17.48849	قاطع ومتجه زمني	الفرق الأول
-4.001108	-4.001108	-4.001108	القيمة الحرجة 1%	
-3.430766	-3.430766	-3.430766	القيمة الحرجة 5%	

للقيمة الجدولية، أي أن الفروق الأولى كافية لجعل هذه المتغيرات ساكنة بوجود ثابت واتجاه عام، ولمزيد من التأكد من النتائج المتحصل عليها ولكي يتم تحقيق أفضل هذه النتائج في اختبار استقرار السلاسل الزمنية، سيتم إجراء اختبار فيليبس- بيرون (PP)، ويوضح الجدول رقم (٤) هذا:

جدول (٤): نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لمتغيرات النموذج (MS2) و (TD) و (BL)

BL	TD	MS2	المتغيرات	
-1.048548	-0.214076	0.770246	قاطع ومتجه زمني	المستوى
-4.000907	-4.000907	-4.000907	القيمة الحرجة 1%	
-3.430669	-3.430669	-3.430669	القيمة الحرجة 5%	
-17.66751	-17.62457	-17.41135	قاطع ومتجه زمني	الفرق الأول
-4.001108	-4.001108	-4.001108	القيمة الحرجة 1%	
-3.430766	-3.430766	-3.430766	القيمة الحرجة 5%	

وكذلك بين عرض النقود (MS2) وإجمالي الودائع، وكذلك بين عرض النقود (MS2) والقروض، في حالة وجود قاطع واتجاه زمني، نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار Johansen الذي يعطينا قيمة λ trace تحت الفرضيتين التاليتين: الفرضية الأولى: $r = 0$ وتعني عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة: $r > 0$.

حيث ترفض الفرضية العدمية لصالح الفرضية البديلة، إذا كانت قيم λ trace المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية، ويوضح الجدول (٥) نتائج اختبار.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) إلى أن المتغيرات عرض النقود (MS2) والودائع الكلية (TD) والقروض (BL) تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فإنه لا يمكن رفض الفرضية عند المستوى (Levels) حيث أن القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة أقل من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية، ولكن في حالة أخذ الفروق الأولى للمتغيرات فإنه يتم رفض فرضية وجود جذر الوحدة للمتغيرات عند مستوى معنوية (5%)، حيث إن القيمة المطلقة للقيمة المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة

اتضح من اختبار (PP) إن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى وأنها ساكنة ومستقرة عند الفروق الأولى، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، فإنه بالإمكان القيام باختبار وجود علاقة طويلة الأجل باستخدام منهجية جوهانسون Johanson للتكامل المشترك، ومن ثم القيام بتصميم نموذج تصحيح الخطأ.

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك:

سيتم اختبار العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود (MS1) وبقية المتغيرات المستقلة بالنموذج الأول ، وكذلك بين عرض النقود (MS1) والودائع تحت الطلب، وكذلك بين عرض النقود (MS1) والقروض، ثم سيتم اختبار العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود (MS2) وبقية المتغيرات المستقلة بالنموذج الثاني،

جدول (٥): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (j.z) لجميع متغيرات النموذج (MS1) و (DD) و (BL)

فرضية العدم	اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test)		اختبار الأثر (Trace test)	
	القيمة الحرجة العظمى 5% Critical Value	القيمة الذاتية العظمى Statistic Max Eigenvalue	القيمة الحرجة 5% Critical Value	الأثر Trace Statistic
None (r = 0)	21.13162	39.83532	29.79707	61.90898
At most 1 (r ≤ 1)	14.26460	21.58301	15.49471	22.07366
At most 2 (r ≤ 2)	3.841466	0.490646	3.841466	0.490646

الدرجة التي بلغت (21.13162) ، وكذلك بلغت القيمة المحسوبة (21.58301) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (14.26460).

إذن توصلنا من اختبار جوهانسون للتكامل المشترك انه توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة.

ننتقل الان الى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود (MS1) والودائع تحت الطلب (DD).

يوضح الجدول (٦) نتائج اختبار الأثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum test للتكامل المشترك لجميع متغيري النموذج ، عرض النقود والودائع.

ويتضح من النتائج في الجدول المشار اليه أنه بناء على اختبار الأثر (Trace test) تم رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود التكامل المشترك بمتجهين على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة في اختبار الأثر بلغت (61.90898) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (29.79707) عند مستوى 5% . وكذلك بلغت القيمة المحسوبة في اختبار الأثر (22.07366) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (15.49471) عند مستوى 5%، ومن ناحية أخرى توضح نتائج اختبار التكامل المشترك المبني على القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Value رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود التكامل المشترك بمتجهين على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة بلغت (39.83532) أكبر من القيمة

جدول (٦): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (j.z) لمتغيرين النموذج (MS1) و (DD)

فرضية العدم	اختبار القيم المميزة العظمى (maximum Eigenvalue test)		اختبار الأثر (Trace test)	
	القيمة الحرجة العظمى 5% Critical Value	القيمة الذاتية العظمى Max Eigenvalue Statistic	القيمة الحرجة 5% Critical Value	الأثر Trace Statistic
None (r = 0)	14.26460	28.98027	15.49471	50.84028
At most 1 (r ≤ 1)	3.841466	21.86001	3.841466	21.86001

(3.841466) عند مستوى 5% ، ومن ناحية أخرى توضح نتائج اختبار التكامل المشترك المبني على القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Value رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود التكامل المشترك بمتجهين على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة بلغت (28.98027) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (14.26460). وكذلك بلغت القيمة المحسوبة

ويتضح من النتائج في الجدول المشار اليه أنه بناءً على اختبار الأثر (Trace test) تم رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بمتجهين على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة في اختبار الأثر بلغت (50.84028) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (15.49471) عند مستوى 5%، وكذلك بلغت القيمة المحسوبة في اختبار الأثر (21.86001) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت

(21.86001) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (3.841466).
 وبيوضح الجدول (٧) نتائج اختبار الاثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum test للتكامل المشترك لجميع متغيري النموذج، عرض النقود (MS1) والقروض (BL).
 ننقل الان الى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود (MS1) والقروض (BL).

جدول (٧): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (j.z) لمتغيرين النموذج (MS1) و (BL)

فرضية العدم	اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test)		اختبار الاثر (Trace test)	
	القيمة الحرجة العظمى 5% Critical Value	القيمة الذاتية العظمى Max Eigenvalue Statistic	القيمة الحرجة 5% Critical Value	الاثر Trace Statistic
None (r = 0)	14.26460	36.02393	15.49471	36.61025
At most 1 (r ≤ 1)	3.841466	0.586323	3.841466	0.586323

المحسوبة بلغت (36.02393) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (14.26460).

ننتقل الآن لمتغيرات النموذج الثاني:

تم إجراء اختبار العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود (MS2) وإجمالي الودائع (TD) والقروض (BL). وبيوضح الجدول (٨) نتائج اختبار الاثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum test للتكامل المشترك لجميع متغيرات النموذج، عرض النقود (MS2) وإجمالي الودائع (TD) والقروض (BL).

جدول (٨): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (j.z) لجميع متغيرات النموذج (MS2) و (TD) و (BL)

فرضية العدم	اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test)		اختبار الاثر (Trace test)	
	القيمة الحرجة العظمى 5% Critical Value	القيمة الذاتية العظمى Max Eigenvalue Statistic	القيمة الحرجة 5% Critical Value	الاثر Trace Statistic
None (r = 0)	21.13162	24.56929	29.79707	39.16201
At most 1 (r ≤ 1)	14.26460	14.32527	15.49471	14.59271
At most 2 (r ≤ 2)	3.841466	0.267447	3.841466	0.267447

على القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Value رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود التكامل المشترك بمتجهين على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة بلغت (24.56929) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (21.13162). وكذلك بلغت القيمة المحسوبة (14.32527) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (14.26460).

ويتضح من النتائج في الجدول المشار إليه أنه بناءً على اختبار الأثر (Trace test) تم رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود تكامل المشترك بمتجه على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة في اختبار الأثر بلغت (36.61025) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (15.49471) عند مستوى 5%، ومن ناحية أخرى توضح نتائج اختبار التكامل المشترك المبني على القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Value رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود التكامل المشترك بمتجه على الأقل حيث أن القيمة

ويتضح من النتائج في الجدول المشار إليه أنه بناءً على اختبار الأثر (Trace test) تم رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود التكامل المشترك بمتجه على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة في اختبار الأثر بلغت (39.16201) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (29.79707) عند مستوى 5%، ومن ناحية أخرى توضح نتائج اختبار التكامل المشترك المبني

نتنقل الان الى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود (MS2) وإجمالي الودائع (TD).
يوضح الجدول (٩) نتائج اختبار الاثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum test للتكامل المشترك لمتغيري النموذج، عرض النقود (MS2) وإجمالي الودائع (TD).

جدول (٩): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (j.z) لمتغيرين النموذج (MS2) و (TD)

فرضية العدم	اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test)		اختبار الاثر (Trace test)	
	القيمة الحرجة العظمى 5% Critical Value	القيمة الذاتية العظمى Max Eigenvalue Statisc	القيمة الحرجة 5% Critical Value	الاثر Trace Statistic
None(r = 0)	14.26460	22.65275	15.49471	22.67706
At most 1(r ≤ 1)	3.841466	0.024315	3.841466	0.024315

التكامل المشترك بمتجه على الأقل حيث إن القيمة المحسوبة بلغت (٢٢.٦٥٢٧٥) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (14.26460) .

نتنقل الان الى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود (MS2) والقروض (BL).

ويوضح الجدول (١٠) نتائج اختبار الاثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum test للتكامل المشترك لمتغيري النموذج، عرض النقود (MS2) والقروض (BL).

ويتضح من النتائج في الجدول المشار إليه أنه بناءً على اختبار الأثر (Trace test) تم رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بمتجه على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة في اختبار الأثر بلغت (22.67706) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (15.49471) عند مستوى 5% ومن ناحية أخرى توضح نتائج اختبار التكامل المشترك المبني على القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Value رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود

جدول ر (١٠): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (j.z) لمتغيرين النموذج (MS2) و (BL)

فرضية العدم	اختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalue test)		اختبار الاثر (Trace test)	
	القيمة الحرجة العظمى 5% Critical Value	القيمة الذاتية العظمى Max Eigenvalue Statisc	القيمة الحرجة 5% Critical Value	الاثر Trace Statistic
None(r = 0)	14.26460	22.75031	15.49471	25.07414
At most 1(r ≤ 1)	3.841466	2.323828	3.841466	2.323828

فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود التكامل المشترك بمتجه على الأقل حيث إن القيمة المحسوبة بلغت (٢٢.٧٥٠٣١) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (14.26460) .

ثالثاً: نموذج تصحيح الخطأ المشتق من اختبار جوهانسون:

بعد التأكد من إن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة متكاملة تكاملاً مشتركاً، والذي يعني وجود

ويتضح من النتائج في الجدول المشار إليه أنه بناءً على اختبار الأثر (Trace test) تم رفض فرضية العدم القائل بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بمتجه على الأقل حيث أن القيمة المحسوبة في اختبار الأثر بلغت (٢٥.٠٧٤١٤) أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت (15.49471) عند مستوى 5% ومن ناحية أخرى توضح نتائج اختبار التكامل المشترك المبني على القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Value رفض

العلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال اختبارات التكامل المشترك، ويمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، ويقوم هذا النموذج على فرضية أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ألا إن هناك انحراف عن هذه

علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال اختبارات التكامل المشترك، ويمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، والذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، ويقوم هذا النموذج على فرضية أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ألا إن هناك انحراف عن هذه

جدول (١١): نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS1, DD, BL)

Error Correction		Coefficient	Std.Error	t-statistics	Prob.	F- statistic
CointEq1	Ms1	-0.301004	0.04411	-6.82368	0.0000	6.008198
	DD	-0.270253	0.03968	-6.81024	0.0000	6.318442
	BL	0.100406	0.05014	2.00238	0.0457	4.703762

التصحيح سالب ومعنوي فهذا يعني أن الاختلال الذي يحصل خلال الأجل القصير يتم تصحيحه بمقدار 27% كل شهر.

وفي هذه الحالة يوجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين MS1, DD حيث ان معامل التصحيح سالب ومعنوي كما هو موضح بالجدول (١١) وبما أن معامل التصحيح سالب ومعنوي فهذا يعني أن الاختلال الذي يحصل خلال الأجل القصير يتم تصحيحه بمقدار 30% كل شهر.

أي أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل ذات اتجاهين حيث يتأثر MS1 بـ DD و DD بـ MS1 .
نتقل الآن لنموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS1, DD) تم اختيار فترة الإبطاء ٨ بناء على اختيار (LR, FPE, AIC, SC,) (HQ).

ويوجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين MS1, DD حيث إن معامل التصحيح سالب ومعنوي كما هو موضح بالجدول (١١). وبما أن معامل

جدول (١٢): نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS1, DD)

Error Correction		Coefficient	Std.Error	t-statistics	Prob.	F- statistic
CointEq1	Ms1	-0.256688	0.03775	-6.79991	0.0000	6.331811
	DD	-0.231852	0.03424	-6.77225	0.0000	6.471596

الذي يحصل خلال الأجل القصير يتم تصحيحه بمقدار 23% كل شهر، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل هنا ذات اتجاهين بين المتغيرين MS1,DD حيث يتأثر MS1 بـ DD و DD بـ MS1 كما هو موضح بالجدول (١٢).

وفي هذه الحالة يوجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين MS1,DD حيث ان معامل التصحيح سالب ومعنوي كما هو موضح بالجدول (١٢). وبما أن معامل التصحيح سالب ومعنوي فهذا يعني أن الاختلال الذي يحصل خلال الأجل القصير يتم تصحيحه بمقدار 25% كل شهر.

نتقل الآن لنموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS1, BL) تم اختيار فترة الإبطاء ٨ بناء على اختيار (LR, FPE, AIC, SC,) (HQ).

ويوجد هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين MS1,DD حيث ان معامل التصحيح سالب ومعنوي كما هو موضح بالجدول (١٢). وبما أن معامل التصحيح سالب ومعنوي فهذا يعني أن الإختلال

جدول (١٣): نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS1, BL)

Error Correction		Coefficient	Std.Error	t-statistics	Prob.	F- statistic
CointEq1	Ms1	0.011318	0.00165	6.87485	0.0000	7.809822
	BL	-0.002530	0.00196	-1.29064	0.1976	4.418881

في هذه الحالة لا يوجد هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين MS1, BL حيث إن معامل التصحيح سالب وغير معنوي كما هو موضح بالجدول (١٣).

ننتقل الآن لنموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, TD, BL) تم اختيار فترة الإبطاء ٨ بناء على اختيار (LR, FPE, AIC, SC, HQ).

جدول (١٤) نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, TD, BL)

Error Correction		Coefficient t	Std.Error	t-statistics	Prob.	F- statistic
CointEq1	Ms2	0.029903	0.041414	0.722047	0.4706	5.156514
	TD	0.106701	0.043660	2.443894	0.0148	3.957745
	BL	-0.101804	0.040481	-2.514847	0.0122	3.546381

في هذه الحالة يوجد هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات MS2, TD, BL اتجاهها من MS2 و TD إلى BL. حيث إن معامل التصحيح سالب لأن قيمته (0.101804) ومعنوي حيث إن قيمته الاحتمالية (0.0122) أقل من ٥% كما هو موضح بالجدول (١٤)،

وبما أن معامل التصحيح سالب ومعنوي فهذا يعني أن الاختلال الذي يحصل خلال الأجل القصير يتم تصحيحه بمقدار 10% كل شهر.

ننتقل إلى نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, TD) تم اختيار فترة الإبطاء ٨ بناء على اختيار (LR, FPE, AIC, SC, HQ).

جدول (١٥): نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, TD)

Error Correction		Coefficient	Std.Error	t-statistics	Prob.	F- statistic
CointEq1	Ms2	0.010297	0.00171	6.01659	0.0000	5.012882
	TD	0.007655	0.00181	4.24008	0.0000	3,393470

في هذه الحالة لا يوجد هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين MS2, TD حيث إن معامل التصحيح غير سالب كما هو موضح بالجدول (١٥)

أما نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, BL) تم اختيار فترة الإبطاء ٨ بناء على اختيار (LR, FPE, AIC, SC, HQ).

جدول (١٦): نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, BL)

Error Correction		Coefficient	Std.Error	t-statistics	Prob.	F- statistic
CointEq1	Ms2	-0.005355	0.00097	-5.49316	0.0000	6.801001
	BL	0.001222	0.00096	1.27068	0.2046	4.131592

أول معامل في النموذج هو معامل التصحيح يجب ان يكون سالب وقيمة الاحتمالية الخاصة به أقل من ٥% عندها يمكن القول أن هناك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرين وفي هذه الحالة يوجد هناك علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرين MS2, BL، اتجاهها من BL إلى MS2 حيث إن معامل التصحيح بلغ (-0.005355) سالب ومعنوي كما هو موضح بالجدول (١٦).

وبما أن معامل التصحيح سالب ومعنوي فهذا يعني أن الاختلال الذي يحصل خلال الأجل القصير يتم تصحيحه بمقدار ١% كل شهر.

والقروض (BL) بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين .

٦- أوضحت نتيجة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للنموذج الثاني للمتغيرات عرض النقود (MS2) وإجمالي الودائع (TD) و القروض (BL) بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة.

٧- نتيجة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للنموذج الثاني للمتغيرين عرض النقود (MS2) وإجمالي الودائع (TD) بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين .

٨- نتيجة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للنموذج الثاني للمتغيرين عرض النقود (MS2) والقروض (BL) بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين .

٩- أوضحت نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS1, DD, BL) بوجود علاقة سببية طويلة الأجل ذات اتجاهين بين MS1 و DD.

١٠- أظهرت نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS1, DD) بوجود علاقة سببية طويلة الأجل ذات اتجاهين بين MS1 و DD.

١١- أظهرت نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS1, BL) بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين MS1 و BL.

١٢- نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, TD, BL) بأنه يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل اتجاهها من MS2 و TD إلى BL.

١٣- نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, TD) بأنه لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين MS2 و TD.

وكذلك يمكن القول أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل تتجه من القروض البنكية لعرض النقود MS2 حيث يتأثر M2 بـ BL، أما بالنسبة لتأثير المتغيرات مثل $D(BL(-1))$ فإن المعلمة الخاصة به يجب ان تكون معنوية اي القيمة الاحتمالية الخاصة بها اقل من ٥% ولا يشترط ان تكون سالبة وهكذا يمكن معرفة تأثير كل متغير عن طريق معنوية المعامل المرتبط به.

ملخص نتائج البحث والتوصيات والمقترحات

أولاً: ملخص نتائج البحث:

من خلال تقدير نموذج الدراسة، فقد تم الحصول على النتائج التالية:

١- أن عرض النقود في المملكة العربية السعودية يتأثر بعمل البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية ، مما يعني أن مؤسسة النقد العربي السعودي ليست المتحكم الوحيد بعرض النقود بالمملكة العربية السعودية.

٢- تحتوي متغيرات النماذج التابعة والمستقلة على جذر الوحدة في مستوياتها ، أي أنها غير ساكنة، وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات تصبح السلاسل الزمنية ساكنة، أي أن المتغيرات متكاملة من الدرجة (1)I.

٣- أوضحت نتيجة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للنموذج الأول للمتغيرات عرض النقود (MS1) والودائع تحت الطلب (DD) و القروض (BL) بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة.

٤- نتيجة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للنموذج الأول للمتغيرين عرض النقود (MS1) والودائع تحت الطلب (DD) بوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين .

٥- نتيجة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للنموذج الأول للمتغيرين عرض النقود (MS1)

٢- إجراء المزيد من دراسات المقارنة لمتغيرات أخرى كالسندات ومؤشرات الاسواق المالية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. ابن عبود، سلطان نايف (١٩٩٨). الطلب على الودائع المصرفية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعه الملك عبدالعزيز.
٢. احمد الشيخ و سليمان زكريا، العلاقة في المدى الطويل بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي في دولة قطر دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، دراسة منشورة في السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، العدد الثامن
٣. بامخرمة، أحمد سعيد والعصيمي، محمود حمدان. (٢٠٠٦ م). المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي. خوارزم العلمية للنشر.
٤. الحبيب، فايز إبراهيم. (٢٠٠٠ م). مبادئ الاقتصاد الكلي. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.
٥. الحجار، بسام وسعد، وداد. (٢٠٠٥ م). تطور وظائف البنوك التجارية (فكرة نقود الودائع). مجلة الدفاع الوطني. بيروت.
٦. الحميدي، عبدالرحمن عبدالله و الخلف، عبدالرحمن عبدالمحسن. (٢٠٠٩ م). النقود والبنوك و الأسواق المالية، دار زدني للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة.
٧. ديابي، علي زاوي والمحيميد، أحمد عبدالكريم. (١٤٢٠ هـ). العوامل المؤثرة في عرض النقود بالمملكة العربية السعودية. دراسة تطبيقية. مجلة جامعة الملك سعود. العلوم الإدارية. المجلد الحادي عشر. العدد الأول.
٨. الرباع، محمد ابراهيم (٢٠٠٨) أثر عرض النقود على بورصة عمان: دراسة قياسية (١٩٧٨-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

١٤- نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المبني على اختبار جوهانسون للمتغيرات (MS2, BL) بأنه يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل اتجاهها من BL الى MS2.

ثانياً: توصيات البحث: ١

ستناداً إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، يقترح البحث عدداً من التوصيات والتي وتأمل الباحثة بالأخذ بها بعين الاعتبار من قبل الباحثين وهي:

- ١- إنشاء المعارض المحلية والدولية التي تعمل على إبراز الجوانب والفرص الاستثمارية في المملكة العربية السعودية للمستثمرين المحليين والأجانب.
- ٢- وضع الخطط والبرامج الهادفة إلى إيجاد التناسق ما بين مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية في مجال العمل المصرفي واحتياج سوق العمل المصرفي، حتى يمكن لهذه الكوادر والمعدة لإعداد جيد أن تساهم في إنجاح العمل المصرفي لأداء وظائفه المالية في الاقتصاد السعودي.
- ٣- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث عن العوامل الأخرى التي تؤثر على عرض النقود، وذلك بهدف سد الفجوة للعديد من الجوانب بهذا المجال والتي لم يتم تناولها بعد والتي مازالت في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتمحيص والتي من خلال نتائجها يمكن المساهمة في رسم السياسات المالية المصرفية الأفضل .
- ٤- توفير القواعد المعلوماتية عن القطاع المصرفي ونشاطاته مع إفساح المجال لإجراء المزيد من الدراسات باستخدام هذه القواعد حتى تعم الفائدة من استخدامها.

ثالثاً: مقترحات البحث

- ١- إجراء المزيد من الدراسات حول تأثير البنوك التجارية على عرض النقود في دول أخرى.

ثانياً: المراجع الأجنبية

20. Cifter, A., and A. Ozun . (2007). "Monetary Transmission Mechanism in the New Economy: evidence from Turkey (1997-2006)". MPRA Paper 2486, Vol. 49, No. 1. Published What Is a Bank. 3-Gobat,J.(March 2012).
21. Haron, Sudin and Wan, Nursofiza Wan. (2008). Determinants of Islamic and conventional deposits in the Malaysian banking system, **Managerial Finance** Vol. 34 No. 9, 2008 pp.618-643
22. Lavoie, M (2005). "Monetary base endogeneity and the new procedures of the asset-based Canadian and American monetary systems". **Journal of Post Keynesian Economics**, 27, no.4:689-709.
23. Lopreite, M. (2012). **The Endogenous money hypothesis: An Empirical study of the Euro Area (1999-2010)**. University of Parma, Department of Economics. Italy.
24. Nell, K. S. "The Endogenous/Exogenous nature of South Africa's Money Supply under Direct and Indirect Monetary Control Measures". **Journal of Post Keynesian Economics** 23, no.2, (2000- 2001):313-329.
25. Seyrek, I., Duman M., and ve. Sarikaya. M.(2004) "Parasal Aktarım Mekanizması ve Para Politikası Aracı. Türkiye'de Aktarım Mekanizması". C.U. İktisadi İdari Bilimler Dergisi 5, no.1 .
26. Shanmugam, B., Nair, M., and O.W Li. "The Endogenous Money Hypothesis: Empirical Evidence from Malaysia (1985-2000)". **Journal of Post Keynesian Economics** 25, no. 4 (2003):599-611.
27. Siruguet, J.L.(2001). **Le control Comptable** .Tome 1.
28. Vera, (2001). A.P. "The Endogenous money hypothesis: some evidence from Spain (1987-1998)". **Journal of Post Keynesian Economics** 23, no. 3 :509-526.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

- ١- سيد طه بدوي- اقتصاد (النقود والبنوك والدخل القومي)- اللقاء ٥- جامعة القاهرة - كلية الحقوق
- التعليم المفتوح -٢٠١٤ م. تمت المشاهدة بتاريخ ١١-٤-٢٠١٥م. على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=thxP77itUmc>
2-Professor Garratt. (2014).**The Money Supply Process** .Chapter 15 & 16.

تمت المشاهدة بتاريخ ٧-٦-٢٠١٥م. على الرابط:

<http://www.econ.ucsb.edu/~garratt/Lecture 8 Money Supply.pdf>

٩. رزق، ميراندا زغلول. (٢٠٠٩ م). **النقود والبنوك**. جامعة بنها، كلية التجارة.
١٠. الزهار، محمد حامد. (١٩٨٤ م). **النقود والبنوك والتجارة الخارجية**. المنصورة: مكتبة الجلاء.
١١. السهموري، محمد سعيد.(٢٠١١ م). **اقتصاديات النقود والبنوك**. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر.
١٢. شامية، أحمد زهير. (١٩٩٣م). **النقود والمصارف**. عمان، الأردن: دار زهران للنشر.
١٣. شقير، فائق و الأخرس، عاطف و السالم، عبدالرحمن. (٢٠٠٠ م) . **محاسبة البنوك**. عمان: دار الميسرة.
١٤. صالح، تومي. (١٩٩٩). **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**. الجزء الثاني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
١٥. طارق محمد الرشيد، امامه مكي السيد، العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (١٩٩٠-٢٠١٢)، **مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**. Vol. 16 (2).
١٦. العجمي ، عامر (٢٠٠٢ م) "أثر الابتكارات المصرفية والتغيرات الهيكلية على سرعة دوران النقود في الاقتصاد السعودي". أطروحة ماجستير غير منشورة ، الرياض ،جامعة الملك سعود
١٧. عطوان، مروان. (١٩٩٣ م). **الأسواق النقدية والمالية. البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**. الجزء الثاني. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية..
١٨. علي، محمد، (١٩٩١ م) . **مؤسسة النقد العربي السعودي انشاؤها، مسيرتها وإنجازاتها**، الرياض: مطابع الأيوبي.
١٩. العنزي، فرج. (٢٠١٥ م). **الإنفاق الحكومي وأثره على عرض النقود**. الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. مؤشرات.